الحقائق الدستورية او القانونية — كما سنرى ، فوزير الدفاع في اسرائيل يمارس مسؤولية القائد الاعلى للقوات المسلحة « مع ان منصبه لا يحمل ، بوضوح ، هذا الاسم . ووفقا للقانون فان وزير الدفاع ليس بحاجة لاستمزاج راي زملائه في مجلس الوزراء او للحصول على موافقة الكنيست قبل ان يتخذ قرارات سياسية رئيسية ، بما في ذلك قرار (هام جدا) مثل تعبئة الاحتياط »(١٤٨). ان وزير الدفاع مطالب فقط باحاطة « لجنة الشؤون الامنية والمالية في الكنيست » علما بذلك وباسرع وقت ممكن . ومن حق اللجنة البرلمانية التصديق على الاجراء سواء بادخال تعديلات عليه او بدون ذلك ، كما ان من حقها رفضه واحالته على الكنيست للبت فيه . ويعتبر القرار لاغيا بعد ١٤ يوما اذا لم توافق عليه اللجنة او الكنيست . ومن المؤكد ان الكاتب الصهيوني هوريفتز محق في تساؤله : ولكن « الى اي مدى يحتمل ان يغير الكنيست امر وزير الدفاع هذا في حالة وجود حالة يظهر (وهي كلمة مطاطة للغاية) انها تستدعي التعبئة ؟!!! »(١٤٩). ان التحفظات هذه ، بالمعنى الحقيقي والعملي ، لا تعدو كونها تحفظات شكلية . ولا بد من الاقرار بان وزير الدفاع في اسرائيل ، واكثر من اي بلد آخر بالتأكيد ، يملك صلاحيات فعلية ، تكاد تكون بلا حدود . ولقد ثبت اثناء البحث ، من الزاوية التقييمية النقدية ، ان تجارب وزراء الدفاع الذين عرفتهم حياة اسرائيل السياسية حتى الآن تكشف ان العلاقات المدنية — العسكرية في اسرائيل علاقات من نوع « فريد وخاص »(١٥٠). وان حلقة الوصول الرئيسية فيها هي ، بالتحديد ، شخصية وزير الدفاع . فحين كان بن جوريون وزير الدفاع لم يمارس دورا اوتوقراطيا في ادارة الشؤون السياسية والعسكرية فحسب ، بل كان قادرا ايضا على زرع صيغته الاوتوقراطية تلك في صدر الحياة السياسية الاسرائيلية بحيث غدا اسلوبه الاوتوقراطي الاسلوب الذي حكم العلاقات المدنية — العسكرية لاحقا .

وبالرغم من الغضب الدائم ازاء « فردية » و «دكتاتورية» ونزعة بن جوريون «غير الديمقراطية» فان احدا لم يستطع ان يغير من الواقع شيئا . وبالرغم من رضوخ بن جوريون ، اثناء بعض العواصف السياسية ، لاقتراحات تقضي بانشاء « لجان استشارية » تساعده في اعماله ، الا ان الوضع ، وبعد تلاشي العاصفة ، كان يعود الى سابق حاله بكل الدكتاتورية والفردية والاوتوقراطية التي كانت سببا في اثارة العاصفة اصلا(١٥١). ولسنا هنا بحاجة الى تكرار الاسباب التي مكّنت بن جوريون من فرض نفسه وصيغته واسلوبه ، فهذه الاسباب ورد ذكرها بشكل تفصيلي اثناء البحث .

ان الطبيعة « الفريدة والخاصة » للعلاقات المدنية — العسكرية في اسرائيل محكومة دوما بمفاجآت يمكن لها ان توتر تلك العلاقات من جهة ، او ان تدعم موقف وسلطة الجيش من جهة ثانية ، وكل ذلك يعتمد على شخصية وقوة فرد أوحد هو وزير الدفاع : فالجهاز السياسي الاسرائيلي لم يحتمل غياب بن جوريون طوال الفترة ما بين ١٩٤٨ — ١٩٦٣ اكثر من ١٥ شهرا لان وزير الدفاع البديل بنحاس لافون (بالرغم من كونه تلميذا من تلاميذ بن جوريون وبالرغم من كونه صنيعته) لم يكن يملك لا شخصية بن جوريون ولا ثقله السياسي والتاريخي . ايضا فان وجود رئيس قوي للاركان او مدير عام قوي لوزارة الدفاع (مثال موشيه ديان وشمعون بيرس على التوالي) يمكن ان يشكل منبعا اضافيا لتوتير العلاقات الى درجة الانفجار — كما سبق ولاحظنا . ايضا فان وجود رئيس وزراء ووزير دفاع ضعيف ولا يملك خبرة عسكرية (مثال ذلك عهد ليفي اشكول حتى حزيران ١٩٦٧) يؤدي الى تزايد غير مرغوب فيه في سلطة رئيس الاركان وقيادة الجيش اجمالا(١٥٢). ومرة ثالثة فان وجود رئيس وزراء ضعيف مع وجود وزير دفاع قوي(١٥٣) (مثال ذلك عهد ما بعد حزيران ١٩٦٧ حين كان اشكول رئيسا للوزارة وديان وزيرا للدفاع) يعزز سلطة الجيش . ومرة رابعة فان وجود رئيس وزراء قوي (جولدا مئير) ووزير دفاع قوي (ديان) في ظل منافسة سياسية بينهما يمكن ان يؤدي الى وضع الجيش في موقع يستطيع معه ان يناور ويستفيد من جراء تلك المنافسة . (عهد جولدا مئير منذ وفاة اشكول وحتى الآن مثال واضح على ذلك) .

ان تعامل الدراسة مع الوقائع الملموسة ، بحثا واستقصاء وتحديدا ، يؤكد جملة من الحقائق البارزة : **اولا** : ان عهد بن جوريون (وهو الذي يشكل الجانب الاطول من الحياة السياسية حتى الآن) ولاسباب ذاتية وموضوعية ، كان عهدا